

الممكن فيه ويكون الجواب عن اعتراض الحكاء بوجه آخر وهو
 ان الارادة قد تعلق وتعلقها بمجرد قول يلزم قدم الحادثة ولا
 التسلسل المحال لكن برده عليهم انه ما لم يتعلق الارادة بالشيء
 لم يكن مراداً في الحقيقة فيلزم ان لا يكون سبباً له وتعلقه مراداً
 في الازل وهو باطل على تقدير كون الارادة صفة قديمة لم تعلق
 وعدم تعرض المحنة للجواب عن اعتراض الحكاء لا الا ان يذهب
 في هذا الباب من كون تعلقه في اعلو موجباً مختاراً عند وهو
 ظاهر بل لان الجواب عنه مشهور مذکور في بعض تصانيفه
 في سائر الكتب الكلامية **قول المحنثين** ان وجود كل ممكن مخوف
 بوجوده وكذا حال الممكن المعدوم وان مخفوقاً بافتقار عين
 احدها من عدم علته وجوده والثاني من عدمه ان قيل
 هذه القضية الكلية منقوضه بالممكنات الموجودة البتة
 فانها لا يقاء لوجودها بزمانها حتى يتصور لوجودها الوجود
 اللائق قلنا جازاً به بوجوده الاول ان الوجوب اللائق لا ينقض
 بقاء الوجود لانه متحقق في وقت وجوده وهو غير وجوبه
 عن علته الثاني تخصيص الممكن بالممكن القار الثالث انه قد يرى
 في بعض الممكنات الموجودة بمعنى انه لو فرض نقاش بلحقه الوجوب
 الاخر **قول المحنث** مادام موجوداً يعني انه اذا وجد بلحقه الوجوب
 واخذ من نفسه بمتنع عدمه والآن ان اجتماعه مع وجوده وان حال
 وامكان المحال بحال وانما فسرنا به ذلك لان العدم يدل الوجود في
 وقت جازي لان وجود العلة في ذلك الوقت ليس بواجب فضلاً
 عن وجوب وجود المصلوب فيه وهذا كما قيل في المشروطة العامة
 وبهذه التقدير الاحاطة الى ان يقال ان الوجوب اللائق بالوام
 العلة لانه في المعنى هو **قول المحنث** لا لا من الجواب عن كفاية
 اولو الوجود في غير ان ينسب الى حد الوجوب **قول المحنث** قبل
 زمان

زمان تحقق المتأخر اعلم ان تقدم بعض الاجزاء الزمان على البعض
 الاخر قسم سادس من اقسام التقدم مغاير للتقدم بالزمان و
 الا يلزم ان يكون الزمان زماناً فيتسلسل والتقدم بالعقل وبالذات
 لعدم الاقتران في الوجود الذي يجوز فيها والتقدم بالشرف
 وبالربوبية وهو ظاهر على رأي المشككين واما على رأي الحكماء فهو من
 اقوال التقدم بالزمان لانه عبارة عن التقدم الذي لا يجمع فيه التقدم
 المتأخر وهو لا يعرض اولاً وبالذات الآلهة وهو لا يوجب ان يكون
 الزمان نعمان ويمكن ان يجعل من اقوال التقدم بالربوبية فانه الا لم
 يتقدم على اليوم بالربوبية اذ ابتدى من طرف الماضي وبالعكس اذا
 ابتدى من طرف المستقبل **قول المحنث** وهو محال بالضرورة قد يرجوه
 الاستحالة فيكافى والضرورة هي هنا بمعنى الهداية فيكون الحكم بربوبية
 يستل ان يكون جرمه القضية وهو لا يتناقض كون الحكم بربوبية
 نظرياً **قول المحنث** كسبب الجزئ على الكل او العلة على المعلول يمكن ان يكون
 الاول اشارة الى ان هذا الشئ قد يجمع مع السبق بالزمان والنفان
 الى انه قد يجمع مع السبق بالعلة وفيه ثل فتأمل فتحل في ما فيه
قول المحنث على ما هو الظاهر من كلامهم حيث قالوا عالم يجب وجود
 الممكن عن علته بحيث يستحيل تخلف عتقاهم بوجوده وهو وجوبه
 على وجوده لانه وجب اولاً وجوده من علته فوجد في كلامه هذا الشئ
 انه ان الترديد المذكور في الشرح فيصح او يمتنع على الصوف عن الظاهر
 تارة وعلى بقائه عليه اخرى **قول المحنث** لانه ان اريد الاختصاص في العقل
 فيس ابراهام الى ان اللآي بحال المصنوع عرض بهذا الاحتمال ايضاً لكنه
 تركم بناء على ظهور الكلام فيه **قول المحنث** بالامر بالتمسك لانه تعالى
 المضاف بالمضاف اليه بالاضافة يقتضي ان يتوقف تعقل المضاف
 على تعقل المضاف اليه بالعكس وانت جيبس باة خلاصة هذا الدليل
 غير جارية في الوجود لانه من جملة ما يتوقف علم وجود الممكن بناء

